



## دور نظام الرقابة الداخلية في جودة التقارير المالية

### دراسة حاله البنك الاهلي اليمني

\*محمد همام بن همام<sup>1</sup>، خالد خميس سريخ<sup>2</sup>، خالد محمد الجابري<sup>3</sup>

<sup>1</sup>قسم إدارة الأعمال كلية العلوم الإدارية، عدن، اليمن

<sup>2</sup>قسم إدارة الأعمال كلية العلوم الإدارية، شبوه، اليمن

<sup>3</sup>كلية العلوم الإدارية، جامعة حضرموت، اليمن

### الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور نظام الرقابة الداخلية في جودة التقارير المالية من وجهة نظر موظفي البنك الأهلي اليمني حيث تم اختيار عينة قصدية ممثلة بحيث تم توزيع (50) استبانة وتم توزيع (45) استبانة صالحة للتحليل، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وعلى الحزمة الإحصائية ببرنامج (SPSS)، وذلك لاختبار فرضيات الدراسة، وكانت أهم نتائج الدراسة تشير إلى أن مستوى توافر الرقابة الداخلية كان عاليًا، إذ حصلت جميع أبعاد هذا المحور على مستوى توافر عالي، وأن هناك آثار ذات دلالة إحصائية بين كل بُعد من أبعاد الرقابة الداخلية في جودة التقارير المالية، كما تبين أنه لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة تجاه دور الرقابة الداخلية في وجود التقارير المالية تعزى لتباينهم في الخصائص الشخصية والوظيفية، وقد أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها إعطاء أهمية أكبر للرقابة والضبط والمعلومات والاتصالات وبما يحسن من جودة التقارير المالية لأصحاب المصالح والأطراف ذات العلاقة بالبنك.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الداخلية - جودة التقارير - المالية

## The role of the internal control system in the quality of financial reports

### Case study of the National Bank of Yemen

\*Mohammed Hammam bin Hammam<sup>1</sup> and Khaled Khamis Saree<sup>2</sup> and Khaled

Mohammed Al-Jabri<sup>3</sup>

<sup>1</sup>Department of Business Administration, Faculty of Administrative Sciences, Aden, Yemen

<sup>2</sup>Department of Business Administration, Faculty of Administrative Sciences, Shabwa, Yemen

<sup>3</sup>Faculty of Administrative Sciences, Hadhramout University, Yemen

### ABSTRACT

The study aimed to identify the role of the internal control system in the quality of financial reports from the point of view of the employees of the National Bank of Yemen, where a purposive sample represented by (50) questionnaires were distributed and (45)



questionnaires were suitable for analysis, and the descriptive and analytical approach was relied on. The statistical package in the (SPSS) program, in order to test the research hypotheses. The most important results of the research were that the level of availability of internal control was high, as all dimensions of this axis obtained a high level of availability. The results of the study showed that there is a statistically significant effect between each dimension of control. Internal quality of financial reports

It was also shown that there are no fundamental differences with statistical significance in the responses of the study sample members towards the role of internal control in the presence of financial reports due to their differences in personal and functional characteristics. The study recommended giving greater importance to oversight, control, information and communication in a way that improves the quality of financial reports for the benefit of stakeholders and parties related to the organization.

**Keywords:** internal control - quality of financial reports.

## 1- المقدمة

تعدُّ المصارف عصب النظام الاقتصادي لأي دولة؛ إذ يعدُّ النظام المصرفي من أهم الركائز التي تستند عليها الأنظمة الاقتصادية على اختلاف أنواعها وأصنافها فلا يستطيع أن ينهض أي نظام اقتصادي من دون وجود جهاز مصرفي يعمل على تجميع المدخرات، وضخها في جسم الاقتصاد القومي. ولأن التغيير يكاد يكون الحقيقة الوحيدة الثابتة في العالم اليوم، وجب على المنظمات على اختلافها أن تتغير وتتطور لتواكب التطورات العلمية والتكنولوجية في عصر العولمة إذا أرادت البقاء والاستمرار في بيئة لا تعترف بأي ثابت غير التغيير نفسه، ولا تعترف إلا بالقوي الذي يستطيع أن يتغير ويتحسن باستمرار؛ لذا كان لا بدَّ للمنظمات من وضع الخطط الإستراتيجية والأهداف المرجو تحقيقها، ومن أجل التأكيد من أن العمل داخل المنظمة يسير على وفق خطط المنظمة وأهدافها لا بدَّ من وجود نظام رقابة داخلية فعال يقوم بمراقبة سير العمل والتأكد من أنه يسير على وفق الأهداف المنشودة من قبل المنظمة (طنينة، 2017: ص 2-3).

وتعدُّ الرقابة الداخلية في المصارف التجارية بمثابة وظيفة دائمة ومستمرة وعملية ذاتية ينبغي القيام بها في مستويات النشاط المصرفي كافة، من حيث عدّها نظامًا لضبط الأداء وضمانًا لتحقيق الأهداف المسطرة من طرف مجالس الإدارة في المصارف التجارية؛ إذ تقع على مسؤوليتهم في إدارة المصارف الموكلة لهم ضرورة إقامة نظام رقابة داخلية فعال، وكذا المحافظة على هذا النظام والتأكد من سلامته بتوفير بيئة سليمة وملائمة تضمن تحسين الأداء في المصارف (خاوي، وعريوة، 2019: ص 188). ويعدُّ نظام الرقابة الداخلية في أي مصرف بمنزلة خط الدفاع الأول الذي يحمي مصالح المساهمين بصفة خاصة، والأطراف ذات الصلة بالشركة كافة؛ فهو النظام الذي يوفر الحماية لعملية إنتاج المعلومات المالية التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان السليمة (جمعة، 2004). ويحتاج مستخدمو البيانات المالية من الإدارة وأصحاب المصلحة ألي تقرير مالي مفيد يعكس مكانة الشركة في جميع الجوانب المهمة طبق المعايير الدولية للتقارير المالية وتوفر صورته واضحة لمستوى عمل الإدارة من أجل

اتخاذ قراراتٍ سليمةٍ في سوق المال، مما يستلزم التحقيق في مفهوم وأهمية جودة التقارير المالية، وكذلك أهم المقاييس لقياسها. وبناءً عليه جاءت هذه الدراسة لإظهار دور نظام الرقابة الداخليه في جودة التقارير الماليه من وجهة نظر موظفي البنك الاهلي اليمني حيث تضمن الدراسة عدد من المباحث بداية المبحث التمهيدي محتويًا على الإطار العام للدراسة، والمبحث الأول اشتمل على الإطار النظري للدراسة في إطار معرفي للرقابة الداخلية والتقارير المالية ، وكان المبحث الثاني محتويًا على الإطار العملي للدراسة، وختمت الدراسة بما تم التوصل إليه من استنتاجات ووضع بعض التوصيات المقترحة من الباحثين.

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة  
أولاً: مشكلة الدراسة

تحتاج المصارف إلى الرقابة الداخلية لتحقيق الفاعلية للبقاء في بيئة الأعمال شديدة التنافس والمضطربة وسريعة التغيير، وتكيفها، ونموها، لتحقيق أهدافها وزيادة كفاءتها وزيادة أدائها المصرفي. وتعَد الرقابة الداخلية في المصارف التجارية بمثابة وظيفة دائمة ومستمرة وعملية ذاتية ينبغي القيام بها في مستويات النشاط المصرفي كافة، من حيث عدّها نظامًا لضبط الأداء وضمانًا لتحقيق الأهداف المسطرة من طرف مجالس الإدارة في المصارف التجارية، إذ تقع على مسؤوليتهم في إدارة المصارف الموكلة لهم ضرورة إقامة نظام رقابة داخلية فعال وكذا المحافظة على هذا النظام والتأكد من سلامته من خلال توفير بيئة سليمة وملائمة تضمن خدمة كافة أصحاب المصالح والعلاقة بالمصارف من مساهمين وموظفين وعملاء ومستثمرين وجهات رقابية حكومية وتقدم لهم التقارير المالية بجودة عالية تضمن تقييم الأداء ومراقبة اتجاهات النشاط وفي ضوء ما سبق يمكن تحديد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

ما أثر الرقابة الداخلية بأبعادها ( بيئة الرقابة، والمعلومات والاتصال، وتقييم المخاطر، وأنشطة الرقابة، والمتابعة) في جودة التقارير المالية في البنك الأهلي اليمني؟

ثانياً: أهمية الدراسة

تتبقى أهمية الدراسة من خلال الآتي:

1. تظهر أهمية الدراسة بالنسبة للمصارف لتبين هل أن للرقابة الداخلية دوراً وأهمية في المصارف البنكية.
2. الإهتمام الذي حظيت به صناعة الخدمات المصرفية وأهمية الرقابة الداخلية، في خدمة كافة أصحاب المصالح وتحقيق الاداء المستدام للمصارف.
3. تزداد أهمية الدراسة نتيجة تطورها لموضوع حيوي وحساس وهو ما يتعلق بوجود دور بين الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية لكل الأطراف ذات العلاقة بالمصارف.
4. تعتبر الدراسة خارطة طريق أمام المصارف لإيلاء أهمية أكبر بالرقابة الداخلية.

ثالثاً: أهداف الدراسة

تسعى هذا الدراسة إلى الآتي:

1. قياس مستوى الرقابة الداخلية في البنك الأهلي اليمني.
2. قياس مستوى جودة التقارير المالية في البنك الأهلي اليمني.
3. معرفة دور نظام الرقابة الداخلي في جودة التقارير المالية في المصارف اليمنية ودراسة حاله البنك الاهلي اليمني.

رابعاً: فرضيات الدراسة من خلال تساؤلات المشكلة وأهدافها تبلورت الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) للرقابة الداخلية بأبعادها المتمثلة بـ ( البيئة الرقابية، والأنشطة الرقابية، وتقييم المخاطر، والمعلومات والاتصالات، والمراقبة والضبط) في جودة التقارير المالية لدى البنك الأهلي اليمني. وتفرعت عنه الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) للبيئة الرقابية في جودة التقارير المالية لدى البنك الأهلي اليمني.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) للأنشطة الرقابية في جودة التقارير المالية لدى البنك الأهلي اليمني.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) لتقييم المخاطر في جودة التقارير المالية لدى البنك الأهلي اليمني.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) للمعلومات والاتصالات في جودة التقارير المالية لدى البنك الأهلي اليمني.

الفرضية الفرعية الخامسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) للمراقبة والضبط في جودة التقارير المالية لدى البنك الأهلي اليمني.

الفرضية الرئيسية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) في آراء الباحثين تجاه الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية تعزى لتباينهم في الخصائص الشخصية والوظيفية ( النوع، والعمر، والمستوى التعليمي، والوظيفة الحالية، ومدة الخدمة )

خامساً: حدود الدراسة

الحدود الموضوعية: مشتملة على أبعاد الرقابة الداخلية ممثلة بـ ( البيئة الرقابية، والأنشطة الرقابية، وتقييم المخاطر، والمعلومات والاتصالات، والمراقبة والضبط ) وأثرها على جودة التقارير.



مجلة جامعة فزان العلمية  
Fezzan University scientific Journal

Journal homepage: [www.https://fezzanu.edu.ly/](http://www.https://fezzanu.edu.ly/)



الحدود المكانية: قد اقتصر على البنك الأهلي اليمني.  
الحدود البشرية: مقتصرة على الموظفين في الرقابة والعمليات المصرفية والحدود الزمانية كانت في إطار المدة من أغسطس 2023م وحتى مايو 2024م.  
سادساً: مجتمع الدراسة تكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين في البنك الأهلي اليمني، اعتمد الباحثون على أسلوب العينة القصدية وعلى وجه التحديد تم توزيع (45) استبانة على الموظفين في البنك.  
سابعاً: منهج الدراسة: اعتمد الباحثون على المنهج الوصفي والتحليلي من خلال التطرق إلى الإطار المفاهيمي للشمول المالي وكذا المشروعات الصغيرة، وتحليل وصفي لنتائج قائمة الاستقصاء في مصارف التمويل الأصغر في اليمن.  
ثامناً: أسلوب جمع البيانات: اعتمد الباحثون على مصدرين رئيسيين لجمع بيانات الدراسة هما:  
المصادر الثانوية: شمل على ما هو متوفر من مصادر عربية وأجنبية وبحوث ودراسات محكمة، علاوة على الرسائل والاطاريح الجامعية، والكتب وشبكة الأنترنت العالمية والمكتبات الرقمية، والتي كانت ذات صلة بموضوع الدراسة وأسهمت في إثراء وبناء الجانب النظري للدراسة.  
المصادر الأولية: في هذا الجانب تم الحصول على البيانات من خلال تصميم استمارة استقصاء ( استبانة) تهدف إلى البيانات وقياس أبعاد متغيرات الدراسة الحالي.  
تاسعاً: الدراسات السابقة

1-دراسة ( صدقي، 2022م ) " التحديات التي تواجه المراجع الداخلي وانعكاساتها على هيكل الرقابة الداخلية في ظل الرقمنة ": هدفت إلى دراسة التحديات، التي تواجه المراجع الداخلي وانعكاسها على هيكل الرقابة الداخلية في ظل الرقمنة. وتوصلت الدراسة إلى أن المهارات الرقمية للمراجع الداخلي تجعله قادر على دعم مبادئ الإفصاح والشفافية والمساءلة مما يقوم به من أعمال رقابة ومهام مراجعة ينتج عنها معلومات تتاح في الوقت المناسب وبالشكل الملائم لأصحاب المصالح المختلفة.

2-دراسة ( صوافطة، وعصاصة، وزيدان، 2021م ) " أثر الرقابة الداخلية في جودة التقارير المالية " هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الرقابة الداخلية في جودة التقارير المالية دراسة حالة: وزارة المالية في رام الله. وتوصلت الدراسة إلى أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) للرقابة الداخلية بأبعادها (المتابعة، المعلومات والاتصال) في جودة التقارير المالية بأبعادها، واستبعد بعد البيئة الرقابية وتقييم المخاطر. وكذلك جاءت تصورات الموظفين بشأن مستوى تطبيق الرقابة الداخلية في وزارة المالية بدرجة مرتفعة، وجاءت تصوراتهم أيضاً بشأن مدى توافر الخصائص اللازمة لتحقيق الجودة في التقارير المالية بدرجة مرتفعة.

3-دراسة ( أبو لبن، 2020 ) ( أثر التدقيق الداخلي على جودة التقارير المالية في المؤسسات الحكومية). هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير التدقيق الداخلي على جودة التقارير المالية في المؤسسة الحكومية في قطاع غزة ودراسة مدى



مجلة جامعة فزان العلمية  
Fezzan University scientific Journal

Journal homepage: [www.https://fezzanu.edu.ly/](http://www.https://fezzanu.edu.ly/)



توفر الخصائص المهنية اللازمة في موظفي التدقيق الداخلي للعاملين في المؤسسات الحكومية. ودراسة العلاقة بين استقلالية قسم التدقيق الداخلي وجودة التقارير المالية في المؤسسات الحكومية. ودراسة العلاقة بين اهتمام الإدارة العليا بالتدقيق الداخلي وجودة التقارير المالية ودراسة العلاقة بين القوانين والتشريعات المنظمة لعمليات التدقيق الداخلي وجودة التقارير المالية. وتوصلت الدراسة إلى أنه يتم تدريب الموظفين في المؤسسات الحكومية في قطاع غزة بانتظام على التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية، ويتم اطلاعهم على أحدث أساليب وتقنيات التدقيق الداخلي. كما أن الإدارة العليا في المؤسسات الحكومية في قطاع غزة تشرك الموظفين من إدارتي التدقيق والرقابة الداخلية في تطوير الخطط الاستراتيجية للمؤسسة.

4- دراسة ( السامرائي، محمد حامد مجيد 2016 ) أثر نظام الرقابة الداخلية في جودة التقارير المالية) هدفت الدراسة إلى بيان أثر نظام الرقابة الداخلية في جودة التقارير المالية في شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للبيئة الرقابية والمعلومات والاتصالات في جودة التقارير المالية .

5- دراسة ( Metalia, Zarkasyi, & Sugarman ( 2020 ) ( العوامل التي تؤثر في أداء الرقابة الداخلية للحكومة الإندونيسية ) هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العوامل، التي تؤثر في كفاءة أداء أنظمة جهاز الرقابة وهدفت إلى دراسة تأثير الدعم الإداري والكفاءة ، (APIP) الداخلية للحكومة الإندونيسية والموضوعية والنزاهة في أداء جهاز الرقابة الداخلية للحكومة وتوصلت الدراسة إلى أن دعم الإدارة والموضوعية والنزاهة لها تأثير كبير في أداء جهاز الرقابة الداخلية ، في حين المنافسة لها تأثير غير مهم في أداء جهاز الرقابة الداخلية للحكومة الإندونيسية.

6- دراسة (Ayagre, Appiah-Gyamerah & Nartey, 2014): " تقييم نظم الرقابة الداخلية في البنوك: دراسة حالة البنوك الغانية "هدفت الدراسة إلى تقييم نظم الرقابة الداخلية، التي تتبعها البنوك الغانية والأنشطة الرقابية المستعملة على وفق إطار لجنة رعاية المؤسسات (COSO)، توصلت الدراسة إلى وجود ضوابط قوية في بيئة الرقابة والأنشطة الرقابية في البنوك الغانية.

المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة

أولاً: مفهوم الرقابة الداخلية:

مفهوم الرقابة الداخلية هو عملية تنفذها المنظمة والإدارة والموظفون الآخرون، وهي مصممة لتوفير تأكيد معقول فيما يتعلق بتحقيق الأهداف في فئات الاقتصاد وكفاءة وفعالية العمليات للرقابة المالية الداخلية؛ والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها والمتطلبات الرقابية، ودعم تقديم الخدمات المستدامة ماليًا؛ وموثوقية التقارير؛ والتصرف بمسؤولية تجاه أصحاب المصلح (Ayamga & Bagina, 2019).



مجلة جامعة فزان العلمية  
Fezzan University scientific Journal

Journal homepage: [www.https://fezzanu.edu.ly/](http://www.https://fezzanu.edu.ly/)



وتعرف لجنة المنظمات الراعية الرقابة الداخلية تعريفاً على نطاق واسع أن الرقابة الداخلية، هي: "عملية تتأثر بمجلس إدارة المنظمة وإدارتها التنفيذية وغيرهم من الأفراد، يتم تصميمها لتقديم تأكيد معقول بشأن تحقيق المنظمة لأهدافها المتعلقة بالعمليات التشغيلية وإعداد التقارير والإمتثال (مجلة المدقق الداخلي، 2015: 17) وعرفت (American Institute of Certified Public Accountants(AICPA), 2014) بأنها: "عملية يتم تنفيذها من خطة تضعها الإدارة وموظفين آخرين، والقائمين على الحكم في المنظمة من أجل توفير تأكيد معقول بتحقيق الأهداف المتعلقة بمصادقية التقارير المالية للشركة، وتتمثل تلك الأهداف بالخطط والسياسات والإجراءات والتصميم المنظمي والأمن المادي لجميع أجزاء عملية الرقابة الداخلية. وعرفت (Committee of Sponsoring Organizations(COSO), 2013) نظام الرقابة الداخلية بأنه: "عملية يقوم بها مجلس الإدارة والهيئة الإدارية وغيره من الأفراد ويتم تصميمها لتقديم تأكيد معقول بشأن تحقق المنظمة لأهدافها المتعلقة بالعمليات التشغيلية وحماية الأصول من الضياع وإعداد التقارير موثوق بها والامتثال إلى القوانين الموضوعية من الإدارة.

وفي ضوء ما سبق يعرف الباحثون نظام الرقابة الداخلية بأنه:

خطة تنظيمية ومقاييس متبعة في المنظمة لتنفيذ السياسات الإدارية الموضوعية من أجل ضبط ومراجعة البيانات المحاسبية والمالية والتأكد من دقتها وكفاءتها وجودتها ومدى الاعتماد عليها من قبل كافة الأطراف ذات العلاقة بالمنظمة داخليا وخارجيا.

ثانياً: أهمية الرقابة الداخلية:

لقيت الرقابة الداخلية اهتماماً من منظمات الأعمال؛ إذ بُذلت العديد من الجهود من الجهات التنظيمية لإنشاء أنظمة رقابية داخلية كفؤة، للأهمية التي يحظى بها والتي تتمثل في الآتي: ( شيخي، وشاوشي، 2018: 274-275) تحقيق أهداف المنظمة ورسالتها.

العمل على هيكلة المنظمة لتحقيق أهدافها في البقاء والنمو.

العمل على الحد من المفاجآت وتقليل الأخطار التي تؤثر في عمل المنظمة.

مساعدة الإدارة في التعامل مع جميع المتغيرات المحيطة بالمنظمة.

التأكد من إتباع القوانين والأنظمة الموضوعية.

وأهم ما تركز عليه هو ضمان الاعتماد على البيانات والتقارير المالية من خلال تقديم تقارير دقيقة.

تحقيق الهدف الرئيس للمنظمات وهو الاستمرارية.

ثالثاً: أهداف الرقابة الداخلية





يسعى نظام الرقابة الداخلية إلى تحقيق عدد من الأهداف ذات أبعاد محاسبية وتشغيلية وإدارية؛ إذ يؤثر نظام الرقابة الداخلية في جميع أنشطة المنظمة، ومن ثم فإن أهداف نظام الرقابة الداخلية تتمثل في الآتي: (Babalola, 2020)

إعداد تقارير مالية دقيقة وموثوقة.

الامتثال للقوانين واللوائح.

بالإضافة إلى الفعالية والكفاءة التشغيلية للمنظمة.

ويمكن أن تساعد الرقابة الداخلية في تحقيق أهداف المنظمة المتعلقة بالأداء وتقديم الخدمات، وتمنع فقدان الموارد ويمكن أن تساعد في ضمان إعداد تقارير مالية موثوقة. يمكن أن يساعد أيضاً المنظمة في الوصول إلى؛ إذ تريد أن تذهب وتجنب المزالق والمفاجآت على طول الطريق. الإدارة مسؤولة عن جميع أنشطة المنظمة، وللقيام بذلك يجب أن تضع سياسات وإجراءات (ضوابط داخلية) لتحقيق السلوك المنظم والفعال للمنظمة. يتضمن ذلك الضوابط الداخلية لضمان ما يأتي: (Chang, et al., 2019)

التقيد بسياسات الإدارة المتعلقة بأنشطة المنظمة.

1. حماية أصول المنظمة، مثل المخزون والنقود والمعدات ضد السرقة والتلف.
2. منع الاحتيال والخطأ واكتشافه.
3. دقة السجلات المحاسبية واكتمالها.
4. إعداد المعلومات المالية وغيرها من المعلومات الموثوقة في الوقت المناسب.

رابعاً: معوقات نظام الرقابة الداخلية:

وعلى الرغم من أن هناك أهمية لنظام الرقابة الداخلية وما يتضمنه هذا النظام من أسس ومكونات تساعد على تحقيق أهداف المنظمة لكن لا يخلو هذا النظام من بعض المعوقات، التي تقلل من إمكانية تنفيذه على وفق الخطط والإجراءات، ومن هذه المعوقات الآتي: (الكروي، 2015) و (Xiao, 2011):

إحداث التوازن بين التكلفة والمنفعة، فإن ارتفاع التكلفة الخاصة بتصميم نظام الرقابة الداخلية وتطبيقه مقارنة بالمنافع المتوقعة منه تشكل معوقاً لهذا النظام.

التواطؤ من الموظفين نتيجة الضغوطات الأسرية والعاطفية.

التحيز وعدم الموضوعية؛ وذلك يجعل من هذا النظام لا يفي بالغرض الذي جاء لأجله.

تجاوز الإدارة لتحقيق مصلحة خاصة.

ومن أمثلة لبعض القيود، التي قد تواجهها المنظمة في نظام الرقابة الداخلية الخاص بها: (Anyim, 2020)

يجب ألا تتجاوز تكلفة الرقابة الداخلية الفائدة المتوقعة، التي يمكن الحصول عليها.

اتجاه الضوابط الداخلية إلى المعاملات الروتينية بدلاً من المعاملات غير الروتينية.





مجلة جامعة فزان العلمية  
Fezzan University scientific Journal

Journal homepage: [www.https://fezzanu.edu.ly/](http://www.https://fezzanu.edu.ly/)



احتمالية حدوث خطأ بشري نتيجة الإهمال والتشتيت والأخطاء في الحكم وسوء فهم التعليمات. إمكانية التحايل على الضوابط الداخلية من تواطؤ أحد أعضاء الإدارة أو الموظف مع أطراف خارج المنظمة أو داخلها.

احتمالية أن يسيء الشخص المسؤول عن ممارسة الرقابة الداخلية تلك المسؤولية، على سبيل المثال، تجاوز أحد أعضاء الإدارة للرقابة الداخلية.

احتمال أن تصبح إجراءات الرقابة الداخلية غير كافية بسبب التغيرات في الظروف، ومن ثم تصبح الإجراءات زائدة عن الحاجة.

يمكن أن تضمن الرقابة الداخلية نجاح المنظمة؛ أي: إنها ستضمن تحقيق أهداف تقديم الخدمات الأساسية أو ستضمن، على الأقل، البقاء على قيد الحياة.

يمكن للرقابة الداخلية الفعالة فقط أن تساعد المنظمة على تحقيق هذه الأهداف، ويمكن أن توافر معلومات إدارية بشأن تقدم المنظمة، أو لا توجد.

يمكن أن تكون الظروف الاقتصادية خارجة عن سيطرة الإدارة، لا يمكن أن تضمن الرقابة الداخلية النجاح أو حتى البقاء.

يمكن أن تضمن الرقابة الداخلية موثوقية التقارير المالية والامتثال للقوانين واللوائح.

يمكن لنظام الرقابة الداخلية، بصرف النظر عن مدى حسن تصميمه وتشغيله، أن يوفر ضماناً معقولاً - ولكن ليس مطلقاً - للإدارة والمنظمة فيما يتعلق بتحقيق الأهداف.

تتأثر احتمالية الإنجاز بالقيود المتأصلة في جميع أنظمة الرقابة الداخلية.

يمكن أن تكون الأحكام في اتخاذ القرار خاطئة، ويمكن أن تحدث الأعطال بسبب خطأ بسيط، ويمكن التحايل على الضوابط من تواطؤ شخصين أو أكثر، في حين أن الإدارة لديها القدرة على تجاوز النظام، وكعامل مقيد آخر هو أن تصميم نظام الرقابة الداخلية يجب أن يعكس حقيقة وجود قيود على الموارد، ويجب مراعاة فوائد الضوابط لتكاليفها.

خامساً: أبعاد الرقابة الداخلية:

إن أي نظام لا بُدَّ أن تتوفر فيه أبعاد لتشكل قاعدة الانطلاق الأساسية له من أجل الاستمرار في المستقبل المنظور، وتعدُّ اللجنة الراعية للمنظمات (COSO, 2013) Committee of Sponsoring Organizations هي الرائدة في مجالات نظام الرقابة الداخلية ووضعت خمسة أبعاد أساسية لهذا النظام، وهي كالتالي: (Ujkani & Vokshi, 2019) و(السامرائي، 2016، 24-27)

البيئة الرقابية: يقصد ببيئة الرقابة السياسات والإجراءات التي تعكس اتجاهات الإدارة العليا والمديرين وملاك الوحدة الاقتصادية بخصوص أهمية الرقابة الداخلية، وفي هذا الصدد يقول (Arens&Loebbecke, 2000: 292).



### المعلومات والاتصالات:

يعرف (الغبان، وهندي، 2010م) المعلومات والاتصالات بأنها: "جميع الطرائق المستعملة لتحديد وتجميع وتسجيل العمليات الخاصة بالوحدة الاقتصادية والخروج بتقرير شامل لتلك العمليات، وهذا يتم عن طريق الاتصال وتبادل المعلومات بين القائمين على إعداد تلك العمليات".

تقييم المخاطر: تعرف أنها تحديد وتحليل المخاطر، التي قد تواجه أهداف المنظمة وخاصة فيما يتعلق بالمعلومات، التي تتدرج في القوائم المالية ومدى توافق تلك المعلومات مع مبدأ المحاسبة المقبولة، مع محاولة الإدارة المحافظة على مستويات محدودة من المخاطر (Badara, Saidin, 2013).

الأنشطة الرقابية: عرفها (Mawanda, 2011) بأنها: "هي السياسات والإجراءات، التي تضعها المنظمة وتساعد على ضمان تنفيذ توجيهات الإدارة، وتشمل نشاطات السيطرة في المنظمة وإعادة النظر على سير العمل والتمثلة بمقارنة الأداء الفعلي مع الموازنات، والتوقعات عن أداء الفترات السابقة.

المتابعة (المراقبة والضبط): عرفها (Hyde, 2011) بأنها: "عملية لتقييم جودة أداء نظام الرقابة الداخلية في مر الزمن، ويشمل أنشطة المراقبة الدائمة المتمثلة بالأنشطة الإشرافية العادية والتقييمات المنفصلة المتمثلة بالمراجعة الدورية.

سادسا: أقسام الرقابة الداخلية:

إن نظام الرقابة الداخلية بطبيعته نظام متكامل وشامل ومتنوع ويوفر الإمكانيات كافة من أجل الوصول إلى أفضل النتائج وحددت خمسة أنواع لنظام الرقابة الداخلية، التي تحقق جودة في التقارير المالية، وهي: (العلول، 2008) الرقابة الإدارية وجودة التقارير المالية: هي الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والإجراءات الهادفة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاية الإنتاجية مع تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية (فتاح، ومحمد، 2012).

الرقابة المحاسبية وجودة التقارير المالية: هي الخطة التنظيمية والإجراءات المحاسبية المعنية بالمحافظة على الأصول وضمان موثوقية البيانات المالية (Ranglin, 2014).

الرقابة المالية وجودة التقارير المالية: هي إحدى عمليات السيطرة التنظيمية المستمرة على مدى تطبيق الخطط الموضوعة من المنظمة بصورة منتظمة وكفاءة لتحقيق الأهداف دون حدوث إسراف في الموارد والقدرات المادية والمالية والبشرية، لتقديم معلومات تعكس الواقع الفعلي؛ لأنشطة المنظمة التشغيلية، ومن ثم تقديم تقارير مالية أكثر دقة وموضوعية (رشيد، الحمداني، والأعرجي، 2012).

الضبط الداخلي وجودة التقارير المالية: ويشمل الخطة التنظيمية المتمثلة بفصل المهام والإدارات وتحديد العمليات ووسائل التنسيق والإجراءات جميعاً الهادفة إلى حماية أصول المشروع من الاختلاس والضياع أو سوء الاستعمال (فتاح، ومحمد، 2012).



المراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية: هي إحدى الأدوات الرقابية تهدف إلى فحص البيانات والسجلات المحاسبية والتأكد من صحة ودقة البيانات المبوبة والتعبير عن الوضع المالي للمنظمة، والحكم عليها من التحقيق ثم إجراء التقرير عنها للحصول على تقارير مالية أكثر مصداقية (كلتوم، 2014).

سابعاً : التقارير المالية

يُنظر إلي التقارير المالية الآن على أنها وظيفة حاسمة لتوجيه الشركة وفق مبادئ الحوكمة للشركات الجيدة .  
(Paulinus,et.al,2017:117)

وأنها بمثابة الأساس لمختلف أصحاب المصلحة لاتخاذ قرارات اقتصادية، ويجب أن تستند التقارير المالية التي ينتجها المحاسب إلى بعض الصفات الأساسية المطلوبة من قبل أصحاب المصلحة لفهم محتوى التقرير ( Paulinus, et.al,2017:123 )

وأن الهدف الشامل لإصدار التقارير المالية هو توفير معلومات حول الميزانية المالية والأداء والتدفق النقدي  
( Irwandi&Pamungkas,2020:25)

وتم تعريف التقارير المالية على أنها دقة المعلومات المنقولة من خلال عملية إعداد التقارير المالية  
(Hailu,2017:12)

ومن حيث وضوح المعلومات، هو نقل معلومات مالية شفافة وكاملة تم تصميمه لتجنب تضليل المستخدمين أو التعتيم عليهم (Assad&Alshurideh,2020: 255) .

وتم تعريف جودة التقارير على أنها الدقة التي تنقل بها التقارير المالية المعلومات حول عمليات الشركة، لا سيما التدفقات النقدية إلى المستثمرين في الأسهم ( Ibrahim&Jehu,2018: 55) .

ويعتمد مفهوم جودة التقارير المالية للشركات على معايير متطورة تتعلق باحتياجات وتوقعات ومتطلبات مستخدمي التقارير المالية .

يعتمد المنظور الأول لجودة التقارير المالية على فائدة المعلومات المالية لمستخدميها،

أما المنظور الثاني حول جودة التقارير المالية فهو قائم على فكرة حماية المستخدمين (Paulinus,et.al,2017: 123) .

وجودة التقارير المالية يمكن تعريفها على أنها إعداد معلومات مالية وغير مالية بطريقة أكثر وضوح ودقة واتساق وإنصاف وكاملة وإيصالها إلى المستخدمين الخارجيين وأصحاب المصلحة من خلال تقاريرهم المالية لمساعدتهم على اتخاذ القرارات المالية التي أكثر ملاءمة لتطلعاتهم وتوفير حماية أكبر لاستثماراتهم ( العجيلي, ص 69, 2022)

ثامناً :أهمية جودة التقارير المالية



1- تعمل التقارير المالية عالية الجودة على تعزيز الشفافية وعدم تضارب المعلومات والبيانات للمستثمرين وأصحاب المصالح . ( amungkas,2018:27 )

2- يعتبر إعداد تقارير مالية عالية الجودة أمراً بالغ الأهمية لزيادة مراقبة الإدارة وتجنب القرارات الانتهازية . (Aulia&Siregar,2018:4)

3- تظهر جودة التقارير المالية أداء المدير في المؤسسة ( Al'Alam,et.al,2019:40)

4- تقدم التقارير المالية عالية الجودة معلومات عالية الجودة للمديرين تسمح لهم باتخاذ قرارات استثمارية أفضل لأن لديهم قدرة أفضل على اكتشاف المشاريع المربحة . الكفاءة في الاستثمار ( Assad&Alshurideh,2020:199 ) .

تاسعا -معايير جودة التقارير المالية

يجب أن تستوفي التقارير المالية مجموعة من المتطلبات التي يمكن تصنيفها إلى الفئات التالية حتى تكون ذات جودة جيدة : 28 ( : حسين 28 ، 2316 )

1-المعايير القانونية : تعمل الشركات المهنية في مجموعة متنوعة من البلدان على وضع معايير لجودة - التقارير المالية ولضمان اتباعها عن طريق قوانين ولوائح واضحة تحكم كيفية عمل الشركات.

2-المعايير الرقابية :يعتبر مجلس الإدارة والمستثمرون عنصر التحكم أحد مكونات العملية الإدارية.وأن نجاح هذا العنصر مرهون برقابة فعالة على دور لجنة التدقيق، وكذلك أجهزة الرقابة المالية والإدارية، بهيكل المعالجة المالية لضمان أن البيانات المالية تتميز بتقارير مالية عالية الجودة.

3-المعايير المهنية : تهتم هيئات ومجالس المحاسبة المهنية بإعداد معايير محاسبية ومراجعة لضبط القيام بالعملية المحاسبية التي أبرزت مفهوم المسألة لإدارية من قبل المالكين للتحقق من استثماراتهم مما أدى إلى ضرورة إعداد التقارير المالية بصدق ونزاهة.

4-المعايير الفنية : أدى تطوير المعايير الفنية إلى تطور مفهوم جودة المعلومات، والذي بدوره يؤثر على جودة التقارير المالية ويزيد ثقة أصحاب المصالح بالشركة ويؤدي إلى إصدار العديد من معايير الجودة التي تسمى بخصائص محاسبة المعلومات.

عاشرا:المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

يتشكك أصحاب المصلحة في جودة التقارير المالية نتيجة الفوضى المالية للشركات التي تتطوي على تقارير مالية مزيفة، ويريدون الوصول إلى بيانات مالية ذات جودة شفافة ودقيقة لتمكينهم من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية المعقولة .

وبذلك أصبح الانتقال باتجاه معايير محاسبية متسقة ذات جودة وأهمية من أجل تحسين الشفافية والاعتمادية على البيانات المالية المقدمة ( Salah& Salam,2019:221 ) .، ويصدر (IASB) ، المعروف في السابق باسم لجنة

المعايير المحاسبية الدولية ( IASC) المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، بهدف أساسي هو إعداد مجموعة من المعايير العالمية مفهومة وقابلة للتطبيق والتي تحتاج بيانات مالية عالية الجودة شفافة وقابلة للمقارنة وتقارير مالية أخرى لمساعدة المهتمين في أسواق رأس المال العالمي والمستخدمين الآخرين باتخاذ القرارات الناجحة . (latridis,2010:193)، ونظرا لزيادة الصرامة في استخدامها وتطبيقها، يُنظر إلى المعايير على إنها تعمل على تحسين جودة التقرير المالي، كما يؤدي تطبيق المعايير إلى تحسين جودة الأرباح من خلال تقليل عدم تناسق المعلومات وتقليل إدارة الأرباح وتوفير معلومات مالية ذات قيمة لمصالح المالكين، فضلاً عن خفض كلفة رأس المال. (Aderin&Otakefe,2015:74)

المبحث الثالث: الإطار العملي للدراسة

أولاً: اختبار الصدق والثبات:

اختبار الصدق الظاهري: تم التأكد من الصدق الظاهري للاستبيان في صورته المبدئية بعرضه على عدد من المحكمين من ذوي الاختصاص و أجريت التعديلات التي أتفق عليها (80%) من المُحكِّمين وجاءت هذه التعديلات في صياغة بعض العبارات لتزداد وضوحاً.

اختبار الثبات: تم استعمال معامل ألفا كرونباخ ومعامل سبيرمان - براون للتجزئة النصفية لاختبار ثبات أداة الدراسة، وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول (1):

#### جدول (1)

معامل الثبات بطريقة الفا كرونباخ وسبيرمان - براون للتجزئة النصفية

المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ Cronbach	معامل سبيرمان - براون للتجزئة النصفية
الرقابة الداخلية	35	0.910	0.889
جودة التقارير المالية	10	0.903	0.896
إجمالي الأداة	45	0.915	0.901

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة الميدانية يتضح من الجدول رقم (1) أن معاملات الثبات الفا كرونباخ كانت مرتفعة حيث بلغت قيمتها لأداة الدراسة ككل (0.915) وبلغت قيمتها لمحور الرقابة الداخلية (0.910) و(0.903) لمحور جودة التقارير المالية، مما يدل على أن محاور الأداة تمتعت بسمة الثبات وبدرجة عالية، وبلغت قيم معاملات الثبات باستخدام معامل سبيرمان - براون للتجزئة النصفية لأداة الدراسة ككل (0.901)، وفي محور الرقابة الداخلية (0.889) وفي محور جودة التقارير المالية بلغت (0.896)، وهي معاملات قوية جدًا تجعل الأداة تتمتع بالثبات في جمع البيانات المتعلقة بالدراسة وبذلك يتضح أن الاستبانة اداة مناسبة لجمع البيانات المتعلقة بالدراسة.

أولاً: الخصائص الشخصية لعينة الدراسة:

يتبين من الجدول (2) نتائج التحليل الوصفي لعينة الدراسة أن (62.7%) هم من الذكور بينما (37.3%) هم من الاناث، وكان (49.0%) من أفراد عينة الدراسة من الفئة العمرية 40 سنة فأكثر، ثم الفئة العمرية (30 - 40 سنة) بنسبة (33.3%) و (17.6%) من أعمارهم أقل من 30 سنة، الفئة العمرية، وعلى مستوى المؤهل التعليمي نجد أن (80.4%) لديهم مؤهل بكالوريوس ثم (9.8%) لديهم مؤهل علمي ماجستير، و (5.9%) لديهم مؤهل دبلوم عالي، وكان (23.5%) رؤساء أقسام، و (25.5%) مديرو إدارة، و(17.6%) مراجعون، و (11.8%) محاسب، وتوزعت بقية النسبة لمراقب مالي (9.8%) وعضو لجنة، ومختص بنفس النسبة (5.9%)، وعلى مستوى سنوات الخبرة نجد أن (49.0%) لمن كانت خبرتهم (5-15 سنة) ونفس النسبة لمن خبرتهم 15 سنة فأكثر، فيما كان (2.0%) لمن خبرتهم أقل من 5 سنوات.

## جدول رقم (2)

خصائص عينة الدراسة

النسبة المئوية	التكرار	المتغير	
62.7	32	ذكر	النوع
37.3	19	انثى	
17.6	9	أقل من 30 سنة	العمر
33.3	17	من 30 إلى أقل من 40 سنة	
49.0	25	40 سنة فأكثر	
2.0	1	ثانوية عامة أو ما يعادلها	المؤهل التعليمي
5.9	3	دبلوم عالي	
80.4	41	بكالوريوس	
9.8	5	ماجستير	
2.0	1	دكتوراه	

النسبة المئوية	التكرار	المتغير	
23.5	12	رئيس قسم	الوظيفة الحالية
25.5	13	مدير إدارة	
5.9	3	عضو لجنة	
11.8	6	محاسب	
9.8	5	مراقب مالي	
5.9	3	مختص	
17.6	9	مراجع	
2.0	1	أقل من 5 سنوات	مدة الخدمة
49.0	25	من 5 إلى أقل من 15 سنة	
49.0	25	15 سنة فأكثر	
100.0	51	الإجمالي	

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية وبناء على ما سبق يمكن القول أن عينة الدراسة تمتلك طاقات بشرية شابة ونشطة مع الاحتفاظ بذوي الخبرات والتجارب العملية وارتفاع مستوى تأهيلهم العلمي ومن ثم القدرة على طرح إجابة واعية؛ وتوزعت بنسب متفاوتة بين المسميات الوظيفية المختلفة وهي الوظائف التي لها دراية بمتغيرات الدراسة وقدرتهم على الإجابة على أسئلتها، مما ينعكس إيجابياً على مصداقية الإجابة على الاستبيان.

ثانياً: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

التحليل الوصفي لإجابات عينة الدراسة عن محور الرقابة الداخلية:

كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول (3)

### جدول (3)

المتوسطات الحسابية واختبار T لأبعاد محور الرقابة الداخلية

م	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة (P.value)	مستوى التوافر
1	تهتم الإدارة العليا في البنك بالتقارير الصادرة عن لجان التدقيق الداخلي	3.78	0.50	75.6	11.1	0.00	عالي
2	تهتم إدارة البنك بإجراء مراجعة دورية لاستراتيجيات العمل والسياسات العامة	3.65	0.66	73.0	7.0	0.00	عالي



م	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة (P.value)	مستوى التقافر
3	تقوم إدارة البنك بإرساء مبدأ اعتبار الرقابة من مسؤوليات كافة الأفراد العاملين فيها	3.78	0.50	75.6	11.1	0.00	عالي
4	تقوم إدارة البنك باطلاع كافة الموظفين على أدوارهم في إطار عمليات الرقابة الداخلية بطريقة واضحة ومكتوبة	3.90	0.50	78.0	12.9	0.00	عالي
5	لدى البنك قواعد مكتوبة تحدد واجبات ومسؤوليات الأقسام والموظفين العاملين فيها	3.78	0.61	75.6	9.2	0.00	عالي
6	أنظمة الرواتب والحوافز في البنك مبنية على أساس الكفاءة	3.86	0.53	77.2	11.6	0.00	عالي
7	يتم استشارة لجان التدقيق في البنك عند إجراء أي تعديل على الهيكل التنظيمي	3.86	0.66	77.2	9.3	0.00	عالي
	المتوسط العام لفقرات بُعد البيئة الرقابية	3.80	0.32	76.0	18.0	0.00	عالي
1	تساهم التقارير الدورية المقدمة لإدارة البنك في نجاح إجراءات الرقابة	3.78	0.70	75.6	8.0	0.00	عالي
2	تساهم عملية توزيع الصلاحيات على المستويات الإدارية المختلفة في تحسين إجراءات الرقابة	3.84	0.67	76.8	8.9	0.00	عالي
3	تحرص إدارة البنك على تطبيق مبدأ فصل المهام	3.86	0.83	77.2	7.5	0.00	عالي
4	تستخدم إدارة البنك التقارير الإدارية والمالية المكتوبة كأداة رقابية	3.86	0.75	77.2	8.2	0.00	عالي
5	تتضمن التقارير الرقابية للبنك مقارنات دورية بين نتائج القدرات المختلفة	3.65	0.77	73.0	6.0	0.00	عالي
6	تشتمل التقارير الرقابية للبنك توصيات ومقترحات للعلاج والتقييم	3.84	0.67	76.8	8.9	0.00	عالي
7	تهتم إدارة البنك بمعالجة الشكاوى بموضوعية ونزاهة	3.73	0.67	74.6	7.8	0.00	عالي
	المتوسط العام لفقرات بُعد الأنشطة الرقابية	3.80	0.48	76.0	11.8	0.00	عالي
1	تصنف إدارة المخاطر كافة المخاطر من ناحية مستويات تأثيرها على العمل	3.88	0.71	77.6	8.9	0.00	عالي
2	تقيم بشكل مستمر من قبل قسم التدقيق الداخلي	3.63	0.69	72.6	6.5	0.00	عالي
3	تحدد إدارة المخاطر كافة المخاطر التي يمكن السيطرة عليها والتي لا يمكن السيطرة عليها.	3.94	0.54	78.8	12.3	0.00	عالي

م	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة (P.value)	مستوى التوافق
4	تقوم إدارة المخاطر بتحديد آليات لتقييم كافة المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها	3.90	0.54	78.0	12.0	0.00	عالي
5	تأخذ إدارة المخاطر بنظر الاعتبار مبدأ التكلفة والمنفعة عند تقييم المخاطر	3.76	0.59	75.2	9.3	0.00	عالي
6	تضع إدارة البنك إجراءات سريعة لمواجهة الأخطاء	3.86	0.92	77.2	6.7	0.00	عالي
7	يساهم قسم التدقيق الداخلي في البنك بتحديد مستوى المخاطر المقبول	3.75	0.94	75.0	5.7	0.00	عالي
	المتوسط العام لفقرات بُعد تقييم المخاطر	3.82	0.38	76.4	15.3	0.00	عالي
1	إنجاز الأعمال في البنك مستند إلى نظام تعليمات مكتوب وواضح	4.02	0.58	80.4	12.5	0.00	عالي
2	النظام المالي المستخدم في البنك محكم ودقيق	3.98	0.58	79.6	12.0	0.00	عالي
3	لدى البنك قنوات اتصال فعالة تضمن فهم كافة الموظفين للسياسات والإجراءات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية	3.78	0.61	75.6	9.2	0.00	عالي
4	تحقق إدارة البنك نجاحات في تأكيد المسؤوليات من خلال نظام اتصال فعال ووضوح الصلاحيات	3.94	0.54	78.8	12.3	0.00	عالي
5	لدى البنك نظام معلومات مالي يساهم في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية	3.88	0.62	77.6	10.1	0.00	عالي
6	نظام المعلومات المالي والتشغيلي في البنك آمن من الاختراقات	3.94	0.58	78.8	11.6	0.00	عالي
7	وعي مستخدمي نظام معلومات البنك يساهم في تحسين الإجراءات الرقابية الداخلية	3.92	0.72	78.4	9.2	0.00	عالي
	المتوسط العام لفقرات بُعد المعلومات والاتصالات	3.92	0.39	78.4	17.1	0.00	عالي
1	يتم التعامل مع نشاطات الرقابة الداخلية كجزء من الواجبات اليومية	3.67	0.55	73.4	8.6	0.00	عالي
2	تساهم استقلالية المدقق الداخلي في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية	3.86	0.69	77.2	8.9	0.00	عالي
3	تؤخذ نتائج تقارير الرقابة والأداء بعين الاعتبار عند إجراء التنقلات بين العاملين	3.96	0.53	79.2	13.0	0.00	عالي
4	يتمتع العاملون في مجال الرقابة بكامل الصلاحية للوصول إلى	3.92	0.63	78.4	10.5	0.00	عالي

م	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة (P.value)	مستوى التوافر
	كافة السجلات والوثائق						
5	يتمتع العاملون في قسم الرقابة والتدقيق بالتأهيل العلمي والخبرة الطويلة	3.82	0.65	76.4	9.0	0.00	عالي
6	يتمتع العاملون في قسم الرقابة والتدقيق بالاستقلالية	3.88	0.68	77.6	9.2	0.00	عالي
7	تستخدم نتائج تقارير الرقابة والأداء في معالجة القصور وتطوير العمل	3.90	0.61	78.0	10.6	0.00	عالي
	المتوسط العام لفقرات بُعد المراقبة والضبط	3.86	0.39	77.2	15.7	0.00	عالي
	المتوسط العام لفقرات محور الرقابة الداخلية	3.84	0.25	76.8	24.3	0.00	عالي

المصدر: التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية  $n=51$  مستوى الدلالة ( $P \leq 0.05$ ) من الجدول رقم (3) نلاحظ أن المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات محور الرقابة الداخلية بلغ (3.84)، وهذا يعني أن توافر فقرات محور الرقابة الداخلية مجتمعة معاً تقع عند المستوى "متوافر بدرجة عالية" حيث تنتمي قيمة الوسط الحسابي العام إلى فئة المقياس (3.40-4.20) ويُشير إلى توافر عالي للرقابة الداخلية في البنك الأهلي اليمني، وتُشير قيمة الانحراف المعياري العام البالغ قيمتها (0.25) إلى تقارب الآراء وتجانسها حول المحور، كما يُشير الوزن النسبي العام إلى أن التوافر كان عالياً حيث بلغ (76.8%)، وهذا يعني أن (76.8%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة يرون أن الرقابة الداخلية متوافرة في البنك الأهلي اليمني، وهو ما أكدته نتيجة اختبار T حيث بلغت قيمتها (24.3) وكان مستوى المعنوية لها (0.00) وهي أصغر من (0.05)، وهذا يدل على أن متوسط درجة الاستجابة للرقابة الداخلية تزيد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي (3).

وتبين أن جميع الفقرات قد حصلت على مستوى توافر عالي، وكانت أعلى الفقرات توافراً الفقرة الأولى في بُعد المعلومات والاتصالات التي نصها (إنجاز الأعمال في البنك مستند إلى نظام تعليمات مكتوب وواضح) بوسط حسابي بلغ (4.02) ويُشير إلى توافر عالٍ للفقرة، وانحراف معياري (0.58) ويُشير إلى تقارب الآراء وتجانسها حول الفقرة، وبوزن نسبي عالٍ بلغ (80.4%) يُشير إلى وجود موافقة عالية على هذه الفقرة، وبلغت قيمة اختبار T (12.5) وهي موجبة وكان مستوى المعنوية لها (0.00) وهي أصغر من (0.05)، وهذا يعني أن هناك موافقة عالية على هذه الفقرة، وكانت أدنى الفقرات توافراً الفقرة الثانية في بُعد تقييم المخاطر التي نصها (تقييم بشكل مستمر من قبل قسم التدقيق الداخلي) بوسط حسابي (3.63) ويُشير إلى توافر عالٍ للفقرة وانحراف معياري (0.69) ويُشير إلى تقارب الآراء وتركزها في الفقرة وبوزن نسبي بلغ (72.6%) يُشير إلى وجود موافقة عالية على هذه الفقرة، وبلغت قيمة اختبار

T (6.5) وهي موجبة وكان مستوى المعنوية لها (0.00) وهي أصغر من (0.05)، وهذا يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة يزيد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي (3)، أي أن هناك موافقة عالية على هذه الفقرة. وعلى مستوى أبعاد الرقابة الداخلية فقد حصل بُعد المعلومات والاتصالات على المرتبة الأولى بوسط حسابي (3.92) ويشير إلى توافر عالي للبُعد، وبانحراف معياري (0.39) ويشير إلى تقارب الآراء وتجانسها حول البُعد، وبوزن نسبي (78.4%)، وبلغت قيمة اختبار t (17.1) وهي موجبة وكان مستوى المعنوية لها (0.00) وهي أصغر من (0.05)، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذا البُعد، وحصل بُعد المراقبة والضبط على المرتبة الثانية بوسط حسابي (3.86) ويشير إلى توافر عالي للبُعد، وبانحراف معياري (0.39) ويشير إلى تقارب الآراء وتجانسها حول البُعد، وبوزن نسبي (77.2%)، وبلغت قيمة اختبار t (15.7) وهي موجبة وكان مستوى المعنوية لها (0.00) وهي أصغر من (0.05)، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذا البُعد، وفي المرتبة الثالثة جاء بُعد تقييم المخاطر بوسط حسابي (3.82) ويشير إلى توافر عالي للبُعد، وبانحراف معياري (0.38) ويشير إلى تقارب الآراء وتجانسها حول البُعد، وبوزن نسبي (76.4%)، وبلغت قيمة اختبار t (15.3) وهي موجبة وكان مستوى المعنوية لها (0.00) وهي أصغر من (0.05)، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذا البُعد، وفي المرتبة الرابعة جاء بُعد البيئة الرقابية بوسط حسابي (3.80) ويشير إلى توافر عالي للبُعد، وبانحراف معياري (0.32) ويشير إلى تقارب الآراء وتجانسها حول البُعد، وبوزن نسبي (76.0%)، وبلغت قيمة اختبار t (18.0) وهي موجبة وكان مستوى المعنوية لها (0.00) وهي أصغر من (0.05)، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذا البُعد، وفي المرتبة الخامسة والأخيرة جاء بُعد الأنشطة الرقابية بوسط حسابي (3.80) ويشير إلى توافر عالي للبُعد، وبانحراف معياري (0.48) ويشير إلى تقارب الآراء وتجانسها حول البُعد، وبوزن نسبي (76.0%)، وبلغت قيمة اختبار t (11.8) وهي موجبة وكان مستوى المعنوية لها (0.00) وهي أصغر من (0.05)، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذا البُعد.

التحليل الوصفي لإجابات عينة الدراسة عن محور جودة التقارير المالية:

وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول (4)

جدول (4)

المتوسطات الحسابية واختبار T لقرارات محور جودة التقارير المالية

م	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة (P. value)	مستوى التوافر
---	---------	---------------	-------------------	-----------------	---------------	--------------------------	---------------

عالي	0.00	4.4	70.2	0.83	3.51	تساهم تقارير البنك المالية ببناء التوقعات والتنبؤات	1
عالي	0.00	5.6	71.4	0.73	3.57	تقارير البنك تتوافق مع متطلبات عملها لاحتوائها على معلومات مالية وغير مالية	2
عالي	0.00	5.4	70.6	0.70	3.53	تتضمن التقارير المالية للبنك مؤشرات قياس القيمة التنبؤية	3
عالي	0.00	5.6	71.0	0.70	3.55	توفر تقارير البنك تغذية عكسية عن نتائج نشاطاتها وأعمالها	4
عالي	0.00	5.3	69.0	0.61	3.45	توفر تقارير البنك المالية معلومات دقيقة بالوقت المناسب	5
عالي	0.00	9.6	70.4	0.39	3.52	المتوسط العام لفقرات بُعد الملائمة	
عالي	0.00	6.0	72.6	0.75	3.63	تقارير البنك تتميز بالدقة والخلو من الأخطاء	6
عالي	0.00	6.0	73.0	0.77	3.65	تقارير البنك خالية من التحيز	7
عالي	0.00	6.0	73.4	0.79	3.67	تقارير البنك ممثلة بشكل دقيق للظواهر المراد التقرير عنها	8
عالي	0.00	5.4	72.2	0.80	3.61	تقارير البنك تتميز بالوضوح والشفافية واكتمال المعلومات	9
عالي	0.00	4.7	71.8	0.90	3.59	تتميز تقارير البنك بتحقيق خاصية الموضوعية في عرضها	10
عالي	0.00	7.4	72.6	0.61	3.63	المتوسط العام لفقرات بُعد التمثيل الصادق	
عالي	0.00	9.7	71.4	0.42	3.57	المتوسط العام لفقرات محور الرقابة الداخلية	

المصدر: التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية  $n=51$  مستوى الدلالة ( $P \leq 0.05$ ) من الجدول رقم (4) نلاحظ أن المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات محور التقارير المالية بلغ (3.75)، وهذا يعني أن توافر فقرات محور التقارير المالية مجتمعة معاً تقع عند المستوى "متوافر بدرجة عالية" حيث تنتمي قيمة الوسط الحسابي العام إلى فئة المقياس (3.40-4.20) ويُشير إلى توافر عالي للتقارير المالية في البنك الأهلي اليمني، وتُشير قيمة الانحراف المعياري العام البالغ قيمتها (0.42) إلى تقارب الآراء وتجانسها حول المحور، كما يُشير الوزن النسبي العام إلى أن التوافر كان عالياً حيث بلغ (71.4%)، وهذا يعني أن (71.4%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة يرون أن التقارير المالية متوافرة في البنك الأهلي اليمني، وهو ما أكدته نتيجة اختبار T حيث بلغت قيمتها (9.7) وكان مستوى المعنوية لها (0.00) وهي أصغر من (0.05)، وهذا يدل على أن متوسط درجة الاستجابة للتقارير المالية تزيد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي (3).

وتبين أن جميع الفقرات قد حصلت على مستوى توافر عالي، وكانت أعلى الفقرات توافراً الفقرة السابعة في بُعد التمثيل الصادق التي نصها ( تقارير البنك ممثلة بشكل دقيق للظواهر المراد التقرير عنها ) بوسط حسابي بلغ (3.67) ويُشير إلى توافر عالٍ للفقرة، وانحراف معياري (0.79) ويُشير إلى تقارب الآراء وتجانسها حول الفقرة، وبوزن نسبي بلغ (73.4%) يُشير إلى وجود موافقة عالية على هذه الفقرة، وبلغت قيمة اختبار T (6.0) وهي موجبة وكان مستوى المعنوية لها (0.00) وهي أصغر من (0.05)، وهذا يعني أن هناك موافقة عالية على هذه الفقرة، وكانت أدنى الفقرات توافراً الفقرة الخامسة في بُعد الملائمة التي نصها ( توفر تقارير البنك المالية معلومات دقيقة بالوقت المناسب ) بوسط حسابي (3.45) ويُشير إلى توافر عالٍ للفقرة وبانحراف معياري (0.61) ويُشير إلى تقارب الآراء وتركزها في الفقرة وبوزن نسبي بلغ (69.0%) يُشير إلى وجود موافقة عالية على هذه الفقرة، وبلغت قيمة اختبار T (9.6) وهي موجبة وكان مستوى المعنوية لها (0.00) وهي أصغر من (0.05)، وهذا يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة يزيد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي (3)، أي أن هناك موافقة عالية على هذه الفقرة.

وعلى مستوى أبعاد التقارير المالية فقد حصل بُعد التمثيل الصادق على المرتبة الأولى بوسط حسابي (3.63) ويُشير إلى توافر عالي للبعد، وبانحراف معياري (0.61) ويُشير إلى تقارب الآراء وتجانسها حول البعد، وبوزن نسبي (72.6%)، وبلغت قيمة اختبار t (7.4) وهي موجبة وكان مستوى المعنوية لها (0.00) وهي أصغر (0.05)، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذا البعد، وحصل بُعد الملائمة على المرتبة الثانية بوسط حسابي (3.52) ويُشير إلى توافر عالي للبعد، وبانحراف معياري (0.39) ويُشير إلى تقارب الآراء وتجانسها حول البعد، وبوزن نسبي (70.4%)، وبلغت قيمة اختبار t (9.6) وهي موجبة وكان مستوى المعنوية لها (0.00) وهي أصغر من (0.05)، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذا البعد.

ثالثاً: اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) للرقابة الداخلية بأبعادها المتمثلة بـ ( البيئة الرقابية، والأنشطة الرقابية، وتقييم المخاطر، والمعلومات والاتصالات، والمراقبة والضبط ) في جودة التقارير المالية لدى البنك الأهلي اليمني.

ولاختبار الفرضية الرئيسية الأولى تم اختبار الفرضيات المنبثقة منها كما يلي:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) للبيئة الرقابية في جودة التقارير المالية لدى البنك الأهلي اليمني.

1- المتغير المستقل البيئة الرقابية والمتغير التابع جودة التقارير المالية

يتبين من النتائج الموضحة في الجدول ( 5 ) وجود علاقة أثر إيجابية وذات دلالة معنوية للمتغير المستقل المتمثل بالبيئة الرقابية في المتغير التابع المتمثل بجودة التقارير المالية، إذ بلغت قيمة معامل الانحدار (0.429) أي أنه كلما

زادت البيئة الرقابية في البنك الأهلي اليمني بمقدار وحدة قياس واحدة يؤدي إلى زيادة في جودة التقارير المالية بمقدار (0.429) من الوحدة، في حين بلغت قيمة معامل الارتباط (0.322) وهو معامل ارتباط طردي معنوي متوسط، أي أنه كلما زادت البيئة الرقابية أدى إلى زيادة في جودة التقارير المالية والعكس صحيح، وهذان المعاملان - معامل الانحدار ومعامل الارتباط - ذوا دلالة معنوية بحسب ما أشار إليه اختبار  $t$ ، أما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار أعلاه والمتمثلة في معامل التحديد فقد بلغت قيمته (0.104) مما يشير إلى أن (10.4%) من التغيرات والتأثيرات التي تطرأ على جودة التقارير المالية تعود إلى البيئة الرقابية وحدها (مع ثبات بقية العوامل الأخرى) بينما (89.4%) من التغيرات والتأثيرات التي تطرأ على جودة التقارير المالية تعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، وقد أشار اختبار (F) الذي بلغت قيمته (5.7) إلى أن نموذج الانحدار أعلاه ذو دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة مستوى دلالة (F) (0.021) وهي أصغر من (0.05)، ومن ذلك نتوصل إلى رفض فرضية العدم ( $H_0$ ) للفرضية الفرعية الأولى التي تنص على أنه (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية  $(\alpha \leq 0.05)$  للبيئة الرقابية في جودة التقارير المالية لدى البنك الأهلي اليمني نقبل الفرضية البديلة  $H_1$  التي تنص على أنه (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية  $(\alpha \leq 0.05)$  للبيئة الرقابية في جودة التقارير المالية لدى البنك الأهلي اليمني).

#### جدول (5)

نتائج الانحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر البيئة الرقابية في جودة التقارير المالية

المتغير المستقل	المعاملات	قيم المعاملات	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	قيمة t المحسوبة	قيمة f المحسوبة	مستوى الدلالة Sig
البيئة الرقابية	ثابت الانحدار $\alpha$	1.942	0.322	0.104	2.821	5.7	0.021
	معامل الانحدار b	0.429			2.379		
$y = 1.942 + 0.429x$							

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية  $(\alpha \leq 0.05)$  للأنشطة الرقابية في جودة التقارير المالية لدى البنك الأهلي اليمني.

#### 2- المتغير المستقل الأنشطة الرقابية والمتغير التابع جودة التقارير المالية

وكانت أهم النتائج اللازمة لاختبار هذه الفرضية موضحة في الجدول (6):

#### جدول (6)

نتائج الانحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر الأنشطة الرقابية في جودة التقارير المالية

المتغير المستقل	المعاملات	قيم المعاملات	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	قيمة t المحسوبة	قيمة f المحسوبة	مستوى الدلالة sig



0.023	5.5	5.525	0.101	0.318	2.515	ثابت الانحدار $\alpha$	الأنشطة الرقابية
		2.347			0.279	معامل الانحدار b	
$y = 2.515 + 0.279x$							

يتبين من النتائج الموضحة في الجدول (6) وجود علاقة أثر إيجابية وذات دلالة معنوية للمتغير المستقل المتمثل بالأنشطة الرقابية في المتغير التابع المتمثل بجودة التقارير المالية، إذ بلغت قيمة معامل الانحدار (0.279) أي أنه كلما زادت الأنشطة الرقابية في البنك الأهلي اليمني بمقدار وحدة قياس واحدة يؤدي إلى زيادة في جودة التقارير المالية بمقدار (0.279) من الوحدة، في حين بلغت قيمة معامل الارتباط (0.318) وهو معامل ارتباط طردي معنوي متوسط، أي أنه كلما زادت الأنشطة الرقابية أدى إلى زيادة في جودة التقارير المالية والعكس صحيح، وهذان المعاملان - معامل الانحدار ومعامل الارتباط - ذوا دلالة معنوية بحسب ما أشار إليه اختبار t، أما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار اعلاه والمتمثلة في معامل التحديد فقد بلغت قيمته (0.101) مما يشير إلى أن (10.1%) من التغيرات والتأثيرات التي تطرأ على جودة التقارير المالية تعود إلى الأنشطة الرقابية وحدها (مع ثبات بقية العوامل الأخرى) بينما (89.1%) من التغيرات والتأثيرات التي تطرأ على جودة التقارير المالية تعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، وقد أشار اختبار (F) الذي بلغت قيمته (5.5) إلى أن نموذج الانحدار أعلاه ذو دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة مستوى دلالة (F) (0.023) وهي أصغر من (0.05)، ومن ذلك نتوصل إلى رفض فرضية العدم ( $H_0$ ) للفرضية الفرعية الثانية التي تنص على أنه (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية  $(\alpha \leq 0.05)$  للأنشطة الرقابية في جودة التقارير المالية لدى البنك الأهلي اليمني نقبل الفرضية البديلة  $H_1$  التي تنص على أنه ( يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية  $(\alpha \leq 0.05)$  للأنشطة الرقابية في جودة التقارير المالية لدى البنك الأهلي اليمني).

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية  $(\alpha \leq 0.05)$  لتقييم المخاطر في جودة التقارير المالية لدى البنك الأهلي اليمني.

### 3- المتغير المستقل تقييم المخاطر والمتغير التابع جودة التقارير المالية جدول (7)

نتائج الانحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر تقييم المخاطر في جودة التقارير المالية

المتغير المستقل	المعاملات	قيم المعاملات	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	قيمة t المحسوبة	قيمة f المحسوبة	مستوى الدلالة sig
تقييم المخاطر	ثابت الانحدار $\alpha$	1.845	0.408	0.166	3.321	9.8	0.003
	معامل الانحدار b	0.453			3.127		
$y = 1.845 + 0.453x$							

يتبين من النتائج الموضحة في الجدول (7) وجود علاقة أثر إيجابية وذات دلالة معنوية للمتغير المستقل المتمثل بتقييم المخاطر في المتغير التابع المتمثل بجودة التقارير المالية، إذ بلغت قيمة معامل الانحدار (0.453) أي أنه كلما زاد تقييم المخاطر في البنك الأهلي اليمني بمقدار وحدة قياس واحدة يؤدي إلى زيادة في جودة التقارير المالية بمقدار (0.453) من الوحدة، في حين بلغت قيمة معامل الارتباط (0.408) وهو معامل ارتباط طردي معنوي متوسط، أي أنه كلما زاد تقييم المخاطر أدى إلى زيادة في جودة التقارير المالية والعكس صحيح، وهذان المعاملان - معامل الانحدار ومعامل الارتباط - ذوي دلالة معنوية بحسب ما أشار إليه اختبار  $t$ ، أما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار أعلاه والمتمثلة في معامل التحديد فقد بلغت قيمته (0.166) مما يشير إلى أن (16.6%) من التغيرات والتأثيرات التي تطرأ على جودة التقارير المالية تعود إلى تقييم المخاطر وحدها (مع ثبات بقية العوامل الأخرى) بينما (83.4%) من التغيرات والتأثيرات التي تطرأ على جودة التقارير المالية تعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، وقد أشار اختبار (F) الذي بلغت قيمته (9.8) إلى أن نموذج الانحدار أعلاه ذو دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة مستوى دلالة (F) (0.003) وهي أصغر من (0.05)، ومن ذلك نتوصل إلى رفض فرضية العدم ( $H_0$ ) التي تنص على أنه (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية  $(\alpha \leq 0.05)$  لتقييم المخاطر في جودة التقارير المالية لدى البنك الأهلي اليمني نقبل الفرضية البديلة  $H_1$  التي تنص على أنه (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية  $(\alpha \leq 0.05)$  لتقييم المخاطر في جودة التقارير المالية لدى البنك الأهلي اليمني).

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية  $(\alpha \leq 0.05)$  للمعلومات والاتصالات في جودة التقارير المالية لدى البنك الأهلي اليمني.

#### 4- المتغير المستقل المعلومات والاتصالات والمتغير التابع جودة التقارير المالية

وكانت أهم النتائج اللازمة لاختبار هذه الفرضية موضحة في الجدول (8):

#### جدول (8)

نتائج الانحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر المعلومات والاتصالات في جودة التقارير المالية

المتغير المستقل	المعاملات	قيم المعاملات	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	قيمة t المحسوبة	قيمة f المحسوبة	مستوى الدلالة sig
المعلومات والاتصالات	ثابت الانحدار $\alpha$	4.959	0.322	0.104	8.481	5.7	0.021
	معامل الانحدار b	0.353			2.380		
$y = 4.959 + 0.353x$							

يتبين من النتائج الموضحة في الجدول (8) وجود علاقة أثر إيجابية وذات دلالة معنوية للمتغير المستقل المتمثل بالمعلومات والاتصالات في المتغير التابع المتمثل بجودة التقارير المالية، إذ بلغت قيمة معامل الانحدار (0.353)

أي أنه كلما زادت المعلومات والاتصالات في البنك الأهلي اليمني بمقدار وحدة قياس واحدة يؤدي إلى زيادة في جودة التقارير المالية بمقدار (0.353) من الوحدة، في حين بلغت قيمة معامل الارتباط (0.322) وهو معامل ارتباط طردي معنوي متوسط، أي أنه كلما زاد المعلومات والاتصالات أدى إلى زيادة في جودة التقارير المالية والعكس صحيح، وهذان المعاملان - معامل الانحدار ومعامل الارتباط - ذوا دلالة معنوية بحسب ما أشار إليه اختبار  $t$ ، أما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار أعلاه والمتمثلة في معامل التحديد فقد بلغت قيمته (0.104) مما يشير إلى أن (10.4%) من التغيرات والتأثيرات التي تطرأ على جودة التقارير المالية تعود إلى المعلومات والاتصالات وحدها (مع ثبات بقية العوامل الأخرى) بينما (89.6%) من التغيرات والتأثيرات التي تطرأ على جود التقارير المالية تعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، وقد أشار اختبار (F) الذي بلغت قيمته (5.7) إلى أن نموذج الانحدار أعلاه ذا دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة مستوى دلالة (F) (0.021) وهي أصغر من (0.05)، ومن ذلك نتوصل إلى رفض فرضية العدم ( $H_0$ ) للفرضية الفرعية الرابعة التي تنص على أنه ( لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) للمعلومات والاتصالات في جودة التقارير المالية لدى البنك الأهلي اليمني تقبل الفرضية البديلة  $H_1$  التي تنص على أنه (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) للمعلومات والاتصالات في جودة التقارير المالية لدى البنك الأهلي اليمني).

الفرضية الفرعية الخامسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) للمراقبة والضبط في جودة التقارير المالية لدى البنك الأهلي اليمني.

5- المتغير المستقل المراقبة والضبط والمتغير التابع جودة التقارير المالية  
وكانت أهم النتائج اللازمة لاختبار هذه الفرضية موضحة في الجدول (9):

#### جدول (9)

نتائج الانحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر المراقبة والضبط في جودة التقارير المالية

المتغير المستقل	المعاملات	قيم المعاملات	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	قيمة t المحسوبة	قيمة f المحسوبة	مستوى الدلالة sig
المراقبة والضبط	ثابت الانحدار $\alpha$	2.095	0.348	0.121	3.661	6.8	0.012
	معامل الانحدار b	0.386			2.599		
$y = 2.095 + 0.386x$							

يتبين من النتائج الموضحة في الجدول (9) وجود علاقة أثر إيجابية وذات دلالة معنوية للمتغير المستقل المتمثل بالمراقبة والضبط في المتغير التابع المتمثل بجودة التقارير المالية، إذ بلغت قيمة معامل الانحدار (0.386) أي أنه

كلما زادت المراقبة والضبط في البنك الأهلي اليمني بمقدار وحدة قياس واحدة أدى إلى زيادة في جودة التقارير المالية بمقدار (0.386) من الوحدة، في حين بلغت قيمة معامل الارتباط (0.348) وهو معامل ارتباط طردي معنوي متوسط، أي أنه كلما زادت المراقبة والضبط أدى إلى زيادة في جودة التقارير المالية والعكس صحيح، وهذان المعاملان - معامل الانحدار ومعامل الارتباط - ذوا دلالة معنوية بحسب ما أشار إليه اختبار  $t$ ، أما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار أعلاه والمتمثلة في معامل التحديد فقد بلغت قيمته (0.121) مما يشير إلى أن (12.1%) من التغيرات والتأثيرات التي تطرأ على جودة التقارير المالية تعود إلى المراقبة والضبط وحدها (مع ثبات بقية العوامل الأخرى) بينما (87.9%) من التغيرات والتأثيرات التي تطرأ على جودة التقارير المالية تعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، وقد أشار اختبار (F) الذي بلغت قيمته (6.8) إلى أن نموذج الانحدار أعلاه ذا دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة مستوى دلالة (F) (0.012) وهي أصغر من (0.05)، ومن ذلك نتوصل إلى رفض فرضية العدم ( $H_0$ ) للفرضية الفرعية الخامسة التي تنص على أنه (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية  $(\alpha \leq 0.05)$ ) للمراقبة والضبط في جودة التقارير المالية لدى البنك الأهلي اليمني (نقبل الفرضية البديلة  $H_1$  التي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية  $(\alpha \leq 0.05)$  للمراقبة والضبط في جودة التقارير المالية لدى البنك الأهلي اليمني).

وبناء على التحليل السابق نتوصل إلى رفض فرضية العدم للفرضية الرئيسة الأولى ( $H_0$ ) التي تنص على أنه (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية  $(\alpha \leq 0.05)$  للرقابة الداخلية بأبعادها المتمثلة بـ (البيئة الرقابية، والأنشطة الرقابية، وتقييم المخاطر، والمعلومات والاتصالات، والمراقبة والضبط) في جودة التقارير المالية لدى البنك الأهلي اليمني) ونقبل الفرضية البديلة  $H_1$  التي تنص على أنه (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية  $(\alpha \leq 0.05)$  للرقابة الداخلية بأبعادها المتمثلة بـ (البيئة الرقابية، والأنشطة الرقابية، وتقييم المخاطر، والمعلومات والاتصالات، والمراقبة والضبط) في جودة التقارير المالية لدى البنك الأهلي اليمني).

الفرضية الرئيسة الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية  $(\alpha \leq 0.05)$  في آراء المبحوثين تجاه الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية تعزى لتباينهم في الخصائص الشخصية والوظيفية (النوع، والعمر، والمستوى التعليمي، والوظيفة الحالية، ومدة الخدمة)

يتضح من النتائج الموضحة في الجدول (10) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة حسب الخصائص المتمثلة بـ (العمر، والمستوى التعليمي، والوظيفة الحالية، ومدة الخدمة) تجاه جودة التقارير المالية لدى العاملين في البنك الأهلي اليمني، أي أن (العمر، والمستوى التعليمي، والوظيفة الحالية، ومدة الخدمة) لا تؤثر في إجابات أفراد العينة حول جودة التقارير المالية في البنك الأهلي اليمني (عينة الدراسة)، ولهم الآراء والاعتقاد والإجابات نفسها تجاه جودة التقارير المالية، ونلاحظ ذلك من قيمة اختبار F البالغة (1.939)

(0.933) (0.024) (1.433) على التوالي، بمستوى دلالة بلغ (0.155) (0.453) (0.977) (0.224) على التوالي، وهي أكبر من (0.05)، وهذا يوضح عدم وجود فروق جوهرية، وإن وجدت بعض الفروق في المتوسطات فهي فروق رقمية وليست جوهرية بحسب ما أشار إليه اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، وبناء على ذلك نتوصل إلى قبول فرضية العدم للفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص على أنه: ( لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في آراء أفراد عينة الدراسة عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$  تجاه جودة التقارير المالية في البنك الأهلي اليمني تعزى للخصائص الشخصية للمبحوثين ( العمر، والمستوى التعليمي، والوظيفة الحالية، ومدة الخدمة). نتوصل إلى قبول الفرضية الرئيسية الثانية التي تنص على أنه ( لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية  $(\alpha \leq 0.05)$  في آراء المبحوثين تجاه الرقابة الداخلية و جودة التقارير المالية تعزى لتباينهم في الخصائص الشخصية والوظيفية ( النوع، والعمر، والمستوى التعليمي، والوظيفة الحالية، ومدة الخدمة ). وجاءت النتائج كما يبينها الجدول الآتي:

جدول (10): تحليل التباين الأحادي تجاه جودة التقارير المالية وفقاً للخصائص الشخصية والوظيفية

الخاصية	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F المحسوبة	مستوى الدلالة	القرار
العمر	بين المجموعات	0.672	2	0.336	1.939	0.155	لا توجد فروق جوهرية
	داخل المجموعات	8.324	48	0.173			
	الإجمالي	8.997	50				
المؤهل العلمي	بين المجموعات	0.675	4	0.169	0.933	0.453	لا توجد فروق جوهرية
	داخل المجموعات	8.322	46	0.181			
	الإجمالي	8.997	50				
سنوات الخبرة	بين المجموعات	0.009	2	0.004	0.024	0.977	لا توجد فروق جوهرية
	داخل المجموعات	8.988	48	0.187			
	الإجمالي	8.997	50				
المستوى الوظيفي	بين المجموعات	1.471	6	0.245	1.433	0.224	لا توجد فروق جوهرية
	داخل المجموعات	7.529	44	0.171			
	الإجمالي	8.997	50				



#### رابعاً: النتائج: توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تظهر كما يلي:

1. اتضح أن مستوى توافر الرقابة الداخلية كان عالياً، إذ حصل جميع أبعاد هذا المحور على مستوى توافر عالي، كان بُعد المعلومات والاتصال أعلاها وتوافراً والأنشطة الرقابية أدناها.
2. تبين أن جودة التقارير المالية كان عالياً، إذ حصل أبعاده على مستوى توافر عالي.
3. أظهرت نتائج الدراسة أن هناك أثر علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل بُعد من أبعاد الرقابة الداخلية في جودة التقارير المالية في البنك الأهلي اليمني.
4. تشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط طردية متوسطة ذات دلالة إحصائية بين البيئة الرقابية وجودة التقارير المالية بلغت (0.322) وأن البيئة الرقابية تفسر (10.4%) من التغيرات في جودة التقارير المالية.
5. تبين نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباط طردية متوسطة ذات دلالة إحصائية بين الأنشطة الرقابية وجودة التقارير المالية بلغت (0.318) وأن الأنشطة الرقابية تفسر (10.1%) من التغيرات في جودة التقارير المالية.
6. تشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط طردية متوسطة ذات دلالة إحصائية بين تقييم المخاطر وجودة التقارير المالية بلغت (0.408) وأن تقييم المخاطر تفسر (16.6%) من التغيرات في جودة التقارير المالية.
7. تبين نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباط طردية متوسطة ذات دلالة إحصائية بين المعلومات والاتصالات وجودة التقارير المالية بلغت (0.322) وأن المعلومات والاتصالات تفسر (10.4%) من التغيرات في جودة التقارير المالية.
8. تشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط طردية متوسطة ذات دلالة إحصائية بين المراقبة والضبط وجودة التقارير المالية بلغت (0.348) وأن المراقبة والضبط تفسر (34.8%) من التغيرات في جودة التقارير المالية.
9. تبين نتائج الدراسة أنه لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة تجاه الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية تعزى لتباينهم في الخصائص الشخصية والوظيفية (، والعمر، والمستوى التعليمي، والوظيفة الحالية، ومدة الخدمة).

#### خامساً: التوصيات

وأوصت الدراسة :

1. توصي الدراسة إدارة البنك الأهلي اليمني بإعطاء أهمية أكبر للرقابة والضبط وبما يحسن جودة التقارير المالية لخدمة أصحاب المصالح والاطراف ذات العلاقة بالمنظمة.



2. توصي الدراسة إدارة البنك الأهلي اليمني بزيادة الأهتمام بالمعلومات والاتصالات وبمايحسن جودة التقاريرالمالية لخدمة أصحاب المصالح و الأطراف ذات العلاقة بالمنظمة .
3. وأوصت الدراسة إدارة البنك الأهلي باهمية إجراء دراسات مستقبلية عن مدى رضى العملاء عن جودة التقارير المالية وكذلك موثوقيتهم في التقارير المالية .

### المراجع

1. السامرائي، محمد حامد مجيد، (2016م)، أثر نظام الرقابة الداخلية في جودة التقارير المالية: دراسة تحليلية على شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان .جامعة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير.
2. العلول، عبدالمنعم عطا، (2008م)، دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات الإسهام العامة قطاع غزة - فلسطين، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
3. الأعرجي، عدنان سالم، والحمداني، رافعة إبراهيم، ورشيد، إنصاف محمد، (2012م)، فاعلية نظام الرقابة المالية وأثره في الفساد المالي في العراق، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، 4(8)، 317-346.
4. أبو لين، حاتم فوزي محمود، ( 2021 ) أثر التدقيق الداخلي على جودة التقارير المالية في المؤسسات الحكومية في قطاع غزة )، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 4، العدد1.
5. الكروي، أسعد جاسم خضير، (2015م)، دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي (واقع ومعوقات)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، الأردن.
6. خاوي، محمد، وعريوة، محاد، (2019م)، أثر فعالية نظام الرقابة الداخلية في الأداء في البنوك التجارية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد12، العدد2، ص187-202.
7. شيخي، بلال، وشاوشي، كهينة، (2018م)، فعالية التشريعات الجزائرية في إرساء ضوابط الرقابة الداخلية في البنوك، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد (2018)، العدد (8)، ص267 - 285.
8. حسين، سطم صالح 2316 ( تأثير جودة البلاغ المالي في سياسات توزيع الأرباح وانعكاسها على القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية )، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، بغداد، العراق.
9. صدقي، عماد محمد، (2022م)، "التحديات التي تواجه المراجع الداخلي وانعكاساتها على هيكل الرقابة الداخلية في ظل الرقمنة"، المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، المجلد (4)، العدد (3)، ص287-347.
10. صوافطة، عثمان أحمد، وعصاصة، سامية توفيق، وزيدان، شذا، موسى، (2021م)، "أثر الرقابة الداخلية في جودة التقارير المالية: دراسة حالة وزارة المالية في رام الله"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية
11. طنينية، فهد محمد، (2017م)، "أثر الرقابة الداخلية في الأداء: دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي في الضفة الغربية"، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة الخليلي، فلسطين.
12. كلتوم، حفيظ هاجر، (2014م)، المراجعة الداخلية كألية لتفعيل مبادئ حوكمة المؤسسات في المؤسسات الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر والقانونية، المجلد (5)، العدد (15)، ص30-47.
13. Ayagre, P., Appiah-Gyamerah, I. S. H. M. A. E. L., & Nartey, J. (2014). The effectiveness of Internal Control Systems of banks. The case of Ghanaian banks. International Journal of Accounting and Financial Reporting, 4(2), 377.





14. Metalia, M., Zarkasyi, S. W., & Sugarman, H. (2020). Factors Affecting the Performance of Indonesian Government's Internal Supervisory. *Utopía y Praxis Latinoamericana*, 25(Esp. 10), 498-513.
15. Ayamga, B. N., & Bagina, R. W. (2019). The Effect of Internal Control Systems on Financial Performance in the Kassena Nankana Municipality, Upper East Region. *Asian Journal of Economics, Business and Accounting*, 1-13.
16. Babalola, J. B. (2020). GOVERNANCE AND INTERNAL CONTROL IN PUBLIC INSTITUTIONS. *Renewable energy*, 30, 97.
17. Chang, Y. T., Chen, H., Cheng, R. K., & Chi, W. (2019). The impact of internal audit attributes on the effectiveness of internal control over operations and compliance. *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, 15(1), 1-19.
18. Xiao, Q. (2011). Research on the Status of SMEs of Ya'an in the Internal Control. *Journal of Management and Strategy*, 2(3), 86.
19. Anyim, W. O. (2020). Internal Control and Risk Management System in University Libraries: Applications, Techniques and Limitations. *Library Philosophy and Practice (e-journal)*, 4167.
20. Ujkani, S., & Vokshi, N. B. (2019). An overview on the development of internal control in public sector entities: evidence from Kosovo
21. Arens, A., and Loebbecke, J., (2000), *Auditing an Integrated Approach*, 8th edition, Prentice Hall ,Inc, Newjersey, USA.
22. Saidin, S. & Badara, M. (2013). Impact of the effective internal control system on the internal audit effectiveness at local government level. *Journal of Social and Development Sciences*, 4(1), 16.
23. Mawanda, S, P, (2011). Effects of internal control systems on financial performance in an institution of higher learning in Uganda: a case of Uganda Martyrs University (Doctoral dissertation, Uganda Martyrs University).
24. Hyde, J. C. (2011). Material weaknesses in internal control over compliance for federal grants to US counties (Doctoral dissertation, THE UNIVERSITY OF MEMPHIS).
25. Ranglin, C. G. (2014). The relationships between years of experience, and church size, and the reported use of financial reporting practices and internal controls; a multiple regression study (Doctoral dissertation, Capella UNIVERSITY).
26. Assad, N. F.; Alshurideh, M. T.; (2020)"Financial reporting quality, audit quality, and investment efficiency", evidence from GCC economies. *Accelerating the world's research. Waffen-und Kostumkd.*



27. Aulia, D.; Siregar, S. V. ; (2018) "Financial reporting quality, debt maturity, and chief executive officer career concerns on investment efficiency". BAR-Brazilian Administration Review
28. Ibrahim, M. A.; Jehu, P.; (2018)"The effect of board composition on the informativeness of financial reporting quality", Empirical evidence from Nigeria. Journal of Business and Management.
29. Irwandi, S. A.; Pamungkas, I. D.; (2020)"Determinants of financial reporting quality: Evidence from Indonesia", Journal of International Studies.
30. Hailu, Eden Sisay ; (2017)"Determinants of Financial Reporting Quality", Evidence from Ethiopian Private Banks, A Thesis, Addis Ababa University. Master thesis, College of Business and Economics.
31. Paulinus, E. C.; Oluchukwu, N.; Somtochukwu, O. Empirical ; (2017)"investigation of corporate governance and financial reporting quality of quoted companies in Nigeria". International Journal of Economics, Business and Management Research.
32. Al'Alam, M. P. A.; Firmansyah, A.; (2019)"The effect of financial reporting quality, debt maturity, political connection, and corporate governance on investment efficiency", Evidence from Indonesia. International Journal of Innovation, Creativity and Change
33. Pamungkas, B.; Ibtida, R.; Avrian, C.; (2018)"Factors influencing audit opinion of the Indonesian municipal governments" financial statements. Cogent Business & Management.
34. Aderin, A.; Otakefe, J. P.; (2015)"International financial reporting standards and financial reporting quality in Nigeria". Journal of Science and Technology (Ghana).
35. Iatridis, G.; (2010)"International Financial Reporting Standards and the quality of financial statement information". International review of financial analysis.
36. Salah, w; Abdel-Salam, A.; (2019)"the Effects of International Financial Reporting Standards on Financial Reporting Quality", Athens Journal of Business & Economics.